

التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بموجب قراره ٢٠٠٨ (٢٠١١)، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى أن أوفد بعثة تقييم تقني إلى ليبيريا، بعد تنصيب الحكومة في عام ٢٠١٢، تركز على نقل المسؤوليات الأمنية، وأن أضع أيضا مقترحات تفصيلية للمراحل المقبلة من التخفيض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، استنادا إلى استعراض مستفيض للتقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية للعملية الانتقالية، بهدف إعداد جداول زمنية وتوصيات لإجراء مزيد من التخفيض للعنصر العسكري في البعثة. ويتضمن هذا التقرير استنتاجات بعثة التقييم المذكورة وتوصياتها، فضلا عن معلومات مُحدّثة عن المستجدات الرئيسية التي جرت منذ تقرير المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/497). وترد في تقرير الخصاص المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/186) معلومات عن الاستراتيجيات والعمليات المنسقة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المناطق القريبة من الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، حسبما هو مطلوب في القرارين ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٠٨ (٢٠١١).

ثانيا - معلومات مُحدّثة بشأن المستجدات الرئيسية

ألف - المستجدات السياسية

٢ - لقد هيمنت على الوضع السياسي في ليبيريا الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في عام ٢٠١١، والتي بلغت ذروتها لدى افتتاح الهيئة التشريعية الثالثة والخمسين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتنصيب الرئيسة إيلين جونسون سيرليف لولاية ثانية



في ١٦ كانون الثاني/يناير. وأجري استفتاء دستوري في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١ لوضع إطار قانوني منقح للانتخابات. وبادعاء أن أحكام الاستفتاء تُحايي الحزب الحاكم، قاد بعض أحزاب المعارضة حملة ضدها، وقدم أحد الأحزاب التماسا بالطعن في شرعية الاستفتاء، وقد رفضت المحكمة العليا الالتماس لاحقا. وكان يوم التصويت هادئا عموما، على الرغم من أن الإقبال على التصويت كان منخفضا بسبب مقاطعة حزب المعارضة، المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي. وقد ثار جدل بسبب خطأ على بطاقة الاقتراع المطبوعة، وقد أبطلت نسبة عالية من بطاقات الاقتراع. وفي حين أنه لم يُجز أي من أحكام الاستفتاء، فقد قضت المحكمة العليا في وقت لاحق لصالح الالتماس، الذي قدمه رئيس حزب الوحدة الحاكم، والذي مؤداه أن الأصوات الباطلة لا ينبغي أن تحسب ضمن إجمالي عدد الأصوات عند تحديد النتيجة. ونتيجة لذلك، فقد أُجيز التعديل الذي ينص على أغلبية بسيطة بدلا من أغلبية مطلقة لتحديد نتائج جميع الانتخابات، باستثناء الانتخابات الرئاسية.

٣ - واتسمت الفترة التي سبقت الانتخابات بقدر عال من التوتر، حيث وجّه المرشحون للرئاسة، بعضهم ضد بعض، تهمة بالتحريض أو التهيب. وادعى العديد من أحزاب المعارضة أن الحزب الحاكم كانت له ميزة غير عادلة بسبب تمتعه بسبل الحصول على موارد عامة وحصوله على معاملة تفضيلية من لجنة الانتخابات الوطنية والمجتمع الدولي. كما وصف أعضاء المعارضة منح جائزة نوبل للسلام إلى الرئيسة جونسون - سيرليف قبل أربعة أيام من الانتخابات بأنه محاولة لا مبرر لها للتأثير على العملية السياسية الداخلية في ليبيريا. وقد خفّت حدّة الخطاب المتهب قبل الانتخابات، ويعزى ذلك جزئيا إلى المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص والمشاركة السياسية النشطة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي بذلت جهود وساطة قادها الرئيسان السابقان الجنرال عبد السلام أبو بكر وجون كوفور، فضلا عن مبعوث خاص، هو الجنرال سيث أوبينغ.

٤ - ومضت عملية التصويت بسلام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بنسبة مشاركة بلغت زهاء ٧٢ في المائة، وأصدر جميع المراقبين الوطنيين والدوليين بيانات أولية إيجابية بشأن نزاهة الانتخابات وشفافيتها. غير أن حدّة التوتر بدأت في الارتفاع في أثناء عملية عد الأصوات. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت تسعة أحزاب معارضة، متذرعة بوجود "عيوب كبيرة" في العملية، بيانا مشتركا اتهمت فيه اللجنة الوطنية للانتخابات بتزوير الانتخابات لصالح الرئيسة الحالية، وذكرت أنها لن تقبل بالنتائج. وانحسر التوتر عندما أكدت النتائج المؤقتة الحاجة إلى جولة إعادة للانتخابات بين الرئيسة جونسون - سيرليف وونستون تومنان من حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، اللذين احتلّا المركزين الأول والثاني، على التوالي.

٥ - وفي اليوم الأول من الحملة الانتخابية لجولة الإعادة، أعلن حزب المؤتمر أنه لن يشارك في الانتخابات ما لم يُعد تشكيل لجنة الانتخابات، ضمن شروط أخرى. ومع أن رئيس اللجنة قد استقال من منصبه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تمسك حزب المؤتمر بوجوب اتخاذ المزيد من التدابير لضمان شرعية العملية، وقدم أيضا عدّة شكاوى تتعلق بالحملة الأولى من الانتخابات لدى اللجنة الوطنية للانتخابات، التي وجدت أنه لا أساس لها. وطوال هذه الفترة، واصل ممثلي الخاص والجماعة الاقتصادية لدول غرب وجمواعة الاتصال الدولية لحوض نهر مانو إشراك جميع الأحزاب بغية إيجاد معايير للانتخابات يتفق الجميع عليها. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السيد توممان أن حزب المؤتمر سيقاطع انتخابات الإعادة نظرا لعدم تلبية شروط الحزب.

٦ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم السابق لانتخابات الإعادة، تجمع ما يقارب ١٠٠٠ من أنصار حزب المؤتمر في مقر الحزب، وحاولوا تنظيم مسيرة على طول الطريق الرئيسي في مونروفيا، رغم أنهم حرموا من الحصول على تصريح لأن فترة الحملة الانتخابية قد انتهت في اليوم السابق. ولدى تفريق المدنيين العزل، استخدمت عناصر أجهزة الأمن اللبيرة الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن شخص واحد وإصابة عدة أشخاص آخرين. وتدخلت قوات حفظ السلام التابعة للبعثة لاستعادة النظام ومنع المزيد من العنف. وفي أعقاب الحادث، اعتقلت الشرطة ما يزيد على ٨٠ شخصا، وأصيب بعضهم أثناء الاعتقال؛ وقد مُنع أحد ممثلي حزب المؤتمر المنتخبين حديثا من الخروج من البلد؛ وأغلقت الشرطة أربعة من وسائل الإعلام المرتبطة بالمعارضة ووجهت إليها تهمة بث رسائل تنسم بالكراهية ضد الحكومة والتحريض على العنف ضد الشرطة. وأُفرج عن الأشخاص الذين اعتقلوا بعد ذلك بأيام قليلة، وأعيد فتح وسائل الإعلام في الأسبوع التالي، بعد أن أدانتها محكمة جنائية. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الرئيسة إنشاء لجنة مستقلة خاصة كلفت بالتحقيق في الأحداث التي وقعت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وقدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الرئيسة في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، وذلك فضلا عن إنشاء مبادرة للسلام والمصالحة على الصعيد الوطني تقودها ليماء غبوي، الحائزة على جائزة نوبل.

٧ - وجرت جولة إعادة الانتخابات الرئاسية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بنسبة مشاركة بلغت ٣٨,٦ في المائة. وأعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات النتائج النهائية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر: حصلت الرئيسة جونسون سيرليف على ٧,٩٠ في المائة من الأصوات، والسيد توممان على ٣,٩ في المائة. وفي حين رأى المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت عموما حرة ونزيهة وشفافة، لاحظ العديدون أن الانقسامات السياسية المتزايدة قد أكدت الحاجة إلى تضميد الجراح والمصالحة الوطنية. وعلى هذه الخلفية، بدأت الرئيسة سلسلة

من المشاورات مع السيد توماس وغيره من أعضاء المعارضة بشأن مخاوفهم، ويُقال إن الرئيسة وافقت خلال تلك المشاورات على تشكيل حكومة شاملة. وحتى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، جري تعيين ٢٩٥ مسؤولاً في مجلس الوزراء ومناصب حكومية أخرى، شملت في المقام الأول أنصار الرئيسة، بما في ذلك أفراد أسرتها، و ١١ عضواً من أحزاب غير الحزب الحاكم، مما أدى إلى إعراب من استبعدوا حتى الآن عن سخطهم.

٨ - وفي مجلس النواب، الذي يضم ٧٣ نائباً، لم ينجح سوى ٣٣ في المائة من النواب السابقين في سعيهم لكسب جولة إعادة الانتخابات، وانخفضت نسبة تمثيل النساء إلى ٧ في المائة، من ١٣ في المائة في الهيئة التشريعية الثانية والخمسين. وجرى التنافس على ١٥ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ الثلاثين في عام ٢٠١١، ولم يفلح سوى اثنين من أعضاء المجلس السابقين في الفوز بولاية ثانية، وانخفض عدد عضوات المجلس من خمسة إلى أربعة. ورغم عدم حصول أي حزب على أغلبية مطلقة في أي من المجلسين، فحزب الوحدة الحاكم في موقف أقوى، حيث يسيطر على ٢٢ مقعداً في مجلس النواب وعلى رئاسة المجلس، وذلك فضلاً عن ١١ مقعداً في مجلس الشيوخ. وقد تحوّل الحراك مجدداً داخل الأحزاب السياسية عقب الانتخابات، وحدثت تغييرات في قيادة كل من الحزبين اللذين حصلوا على نسبة كبيرة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

باء - الأمن

٩ - ظل الأمن مستقرًا عموماً، ولكنه هش، وذلك بسبب الاضطرابات المدنية المتفرقة، والتقلبات السياسية، وعدم الاستقرار عبر الحدود. وكان هناك ٢٦ حادث عنف ارتكبتها الغوغاء منذ تقرير المقدم في آب/أغسطس ٢٠١١، منها هجمتان استهدفتا الشرطة.

١٠ - وفي يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، تجمع نحو ٥ ٠٠٠ طالب في أنحاء مختلفة من مونروفيا لتلقي مبالغ مالية في إطار برنامج للعمل أثناء العطلة برعاية الرئيسة. وعندما حدث تأخر في تجهيز المدفوعات، قام نحو ١٨ ٠٠٠ شخص بإغلاق عدّة طرق ورجم المسؤولين المحليين ورجال الشرطة بالحجارة وتدمير الممتلكات. ورداً على ذلك، فرضت الحكومة حظر التجول على نطاق المدينة في يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وألقي القبض على أحد عشر شخصاً، بمن فيهم الأمين العام لحزب المؤتمر، الذي وجهت إليه تهمة التحريض على العنف. وقد أسقطت هذه التهمة في وقت لاحق لعدم كفاية الأدلة.

١١ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، تجمع زهاء ٦٠٠ من المحتجين خارج محطة إذاعة محلية في مونروفيا كانت تبث حوارا على الهواء مع ناشط في مجال حقوق المثليين، ورددوا عبارات تتسم بالكراهية وقاموا بإلقاء الحجارة. وردت الشرطة الوطنية الليبرية بروح مهنية على هذه الحادثة وعدة حوادث أخرى.

١٢ - وفي ١٥ آذار/مارس، عبرت مجموعة من مواطني سيراليون الحدود إلى ليبيريا وأضرمت النار في عدة منازل في قرية قريبة من الحدود، وقيل إن ذلك كان انتقاما لمقتل مواطن سيراليوني في تلك القرية. وتدخلت شرطة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لاستعادة النظام. وقد اجتمع أفراد الأمن والسلطات المدنية من البلدين بعد ذلك في القرية لحفض حدة التوتر.

١٣ - ومثلما ورد في تقرير المؤرخ ٢٩ آذار/مارس، فقد احتجز ٨٨ مشتبه بهم من مقاتلي كوت ديفوار في سجن في مقاطعة بونغ في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ١٣ آذار/مارس، أُفرج عن ٦٩ من الأشخاص البالغ عددهم ٧٤ الذين كانوا لا يزالون في ذلك المخيم، ونقلوا إلى مخيمات اللاجئين في ليبيريا الشرقية. وفي اليوم نفسه، اعتقل الأشخاص الخمسة الآخرون - ثلاثة من ليبيريا واثنان من كوت ديفوار - ووجهت إليهم تهمة ارتكاب جرائم، منها "الارتزاق" والتآمر لارتكاب جرائم قتل والاتجار. ووجهت السلطات الليبرية التهم إلى مواطني كوت ديفوار الاثنان بناء على طلب حكومة كوت ديفوار. وفي تلك الأثناء، تصاعد نزاع، نشب في ١٩ آذار/مارس، بين لاجئ من كوت ديفوار ومواطن ليبيري إلى أعمال عنف وتدمير للممتلكات في مخيم للاجئين في مقاطعة غراند غيده، مما دفع ٣٠٠ لاجئ إلى تقديم طلب لنقلهم إلى مكان آخر. ووُجّهت إثر ذلك تهمة إلى ٩ لاجئين بالاعتداء الجسيم وسرقة الممتلكات وأعمال الشغب.

ثالثا - بعثة التقييم التقني

١٤ - قامت بعثة التقييم، التي قادتها إدارة عمليات حفظ السلام وضمت مشاركين من إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، وكذلك، في الموقع، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري، بزيارة ليبيريا في الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس. وتشاورت بعثة التقييم مع قطاع عريض من مختلف أصحاب المصلحة الليبريين والدوليين، بمن فيهم الرئيسة إيلين جونسون سيرليف ووزراء ومؤسسات حكومية وأعضاء في السلطة التشريعية والسلطة القضائية وممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

وقيادة الجيش الوطني والشرطة وسائر الأجهزة الأمنية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي والجهات المانحة وممثلين عن الشركات الخاصة المستثمرة في ليبيريا.

١٥ - وزار أعضاء بعثة التقييم مقاطعات بونغ وجراند باسا وجراند غيده ولوفا وماريلاند ونهر سيس، وشارك بعضهم في إجراء تقييم للمناطق الحدودية في كوت ديفوار وليبيريا، وترد نتائجها في تقرير المؤرخ ٢٩ آذار/مارس. وقبل أن تغادر بعثة التقييم ليبيريا، ناقشت استنتاجاتها وتوصياتها مع الرئيسة وأعضاء مجلس وزرائها وأعضاء السلك الدبلوماسي وكيانات الأمم المتحدة في ليبيريا.

ألف - النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم

١٦ - يجب لأي تقييم موضوعي للحالة في ليبيريا أن يوضع في سياق تاريخها الطويل، بما في ذلك إرثها المؤلم الناجم عن ٢٤ عاماً من الأزمات السياسية و ١٤ عاماً من الحرب الأهلية، مما أدى إلى تدمير البلد وشعبه، وإلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وحين نُشرت البعثة في عام ٢٠٠٣، كانت ليبيريا دولة منهارة، منقسمة بين طوائف متحاربة. وكانت هياكلها الأساسية المحدودة أصلاً محطمة تماماً، وقواتها الأمنية مفتتة ومنقسمة إلى فصائل، وكان قطاعها العام منهراً، واقتصادها الرسمي مهترئاً وموسوماً بمبادلات الاقتصاد الإجرامية، وكان ثلث سكانها مشرداً.

١٧ - وفي ضوء هذه الخلفية، فإن ما جرى تحقيقه في ليبيريا هو إنجاز كبير. ففي الفترة بين الانتخابات الديمقراطية الأولى في عام ٢٠٠٥ والثانية في عام ٢٠١١، انتعش الاقتصاد انتعاشاً كبيراً، وزادت الميزانية الوطنية من ٨٤ مليون دولار إلى ٥١٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٠، بلغت ليبيريا نقطة الإنجاز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أهّلها لتلقي حوالي ٤,٦ بليون دولار تخفيفاً لأعباء الديون. وفي الوقت نفسه، تحسنت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية: فقد زاد العمر المتوقع من ٤٢ إلى ٥٦ عاماً، وتحسّنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من ٣٨ في المائة إلى ٥٧ في المائة، وأطلقت الحكومة استراتيجية اجتماعية - اقتصادية طويلة الأجل بعنوان "ليبيريا الصاعدة ٢٠٣٠". ومنذ انتهاء النزاع، عاد عدد يقدر بـ ١٦٩ ٠٠٠ لاجئ ليبيري طوعاً إلى البلد، وبالرغم من أن ٦٢ ٠٠٠ ليبيري ما زالوا مشردين في الخارج، سيتوقف إطلاق صفة لاجئ على اللاجئين الليبريين اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظراً للتطورات الإيجابية الجارية في البلد.

باء - تقييم الحالة والتهديدات القائمة

١٨ - بالرغم من أن الحالة العامة في ليبيريا ظلت مستقرة بوجه عام منذ نشر البعثة، فقد أكد جميع من حاورتهم بعثة التقييم أن السلام هشٌ وأن المكاسب المحققة منذ انتهاء النزاع معرضة للنقض. ولئن لم يجر تحديد خطر عسكري وشيك داخلي أو خارجي في طبيعته، كان هناك اتفاق في الرأي على أن التهديدات الأمنية الكامنة داخل البلد، وكذلك المخاطر المحتملة داخل المنطقة دون الإقليمية، يمكنها أن تقوض استقرار ليبيريا في غياب الردع وبناء الثقة الذي يوفره وجود البعثة. والمخاطر الأمنية الرئيسية التي تتهدد ليبيريا مخاطر داخلية، وبخاصة القلاقل المدنية، والميل المتكرر لأن تتصاعد الخلافات البسيطة وتحوّل إلى مواجهات عنيفة تفوق قدرة الشرطة الوطنية على التصدي لها. وفي بعض البؤر في البلد، يحتفظ المقاتلون السابقون بميالك للقيادة والسيطرة، وهي التي جرى حشدها خلال النزاع الإيفواري في عام ٢٠١١. وما زال الكثير من الليبريين يخشون على أمنهم الشخصي نظراً لارتفاع معدلات جرائم العنف وعدم كفاية نظام إقامة العدالة، الذي يزيد سوءاً تكديس السجون وقلة موظفيها. وأُعرب عن القلق بوجه خاص إزاء استمرار تعرض النساء والفتيات لمخاطر العنف الجنسي.

١٩ - وسلط جميع المحاورين الضوء على الخطر الهائل الذي يتهدد استقرار البلد بسبب العدد الكبير من الشباب غير المهرة العاطلين المتضررين من الحرب، ومنهم كثرة مقاتلون سابقون لا سبيل لهم لكسب الرزق، ورأى محاورون كثيرون أن التغلب على مشكلة بطالة الشباب من شأنه أن ينهض بعملية السلام والمصالحة في البلد. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير بعض التدريب المهني وبرامج قصيرة الأجل للتوظيف، بما في ذلك من خلال برنامج للمتطوعين الشباب يشكل جزءاً من برنامج ليبيريا لبناء السلام، سيصبح من الضروري اتباع نهج موسّع لتنمية المهارات وآفاق الفرص المستقبلية.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، ما زال التنازع على الأراضي من الأسباب الخطيرة لإثارة النزاعات، وتزيد ذلك تفاقماً في حالات كثيرة الانقسامات القائمة منذ أمد طويل فيما بين الجماعات أو المجتمعات المحلية الإثنية. وفي بعض أنحاء البلد، نشبت نزاعات حين حاول أصحاب امتيازات ممنوحة من الحكومة إخراج بعض المجتمعات المحلية من أراضٍ هي تاريخياً صاحبة الحق العرفي فيها. وجرار بذل الجهود من خلال لجنة الأراضي لمعالجة هذه القضايا الحساسة، بما في ذلك مواءمة النظم التقليدية والتشريعية لحيازة الأراضي وتوزيع الأراضي. وما برحت اللجنة تعمل أيضاً على إيجاد آليات بديلة لمعالجة المنازعات المتعلقة بالأراضي، والتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن الامتيازات.

٢١ - ولاحظ بعض المحاورين أن استمرار مشاكل القلاقل المدنية ومنازعات الأراضي إنما ينم عن استمرار الانقسامات العميقة في البلد. وأحد الشواغل التي أثارها الكثيرون بوجه خاص هو أنه ما زال يتعين التصدي بشكل كامل للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب النزاع في البلد، بما فيها التوترات الإثنية والإقليمية والدينية، وعدم المساواة الاقتصادية، والفساد، والمحسوبية، والإفلات من العقاب، ومنازعات الأراضي، والاستبعاد والتهميش السياسيين، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم فعالية آليات المساءلة، وضعف مؤسسات الدولة. وما لم تُعالج هذه العوامل، فإنها، ومعها شعب يتطلع لجني فوائد السلام، تشكل خطراً جسيماً يتهدد استدامة السلام ويمكن أن توجج العنف من جديد.

٢٢ - وأشار محاورون كثيرون أيضاً إلى أن الحيز السياسي مقيد بالصلاحيات المخولة للرئاسة، من خلال السلطة الدستورية لتعيين المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات تقريباً. وما لم يوضع كذلك نظام للضوابط والموازن، سينشأ خلل في التوازن بفعل منطبق "الفائز يظفر بكل شيء"، ويزيده سوءاً سيطرة القطاع العام على الاقتصاد في ليبيا. وأعرب كثيرون عن رأي مفاده أن الحيز السياسي ازداد ضيقاً في الفترة منذ إجراء الانتخابات الأخيرة، مؤكدين مخاطر السلطة المتغلغلة في ظل الوضع الديمقراطي الهش. ويزيد الوضع تفاقمًا ضعف الهياكل والمؤسسات التي يتركز عليها الحكم. وأشار محاورو بعثة التقييم إلى أن الكثير من هذه التحديات متجذر في دستور البلد، إلى جانب قضايا تاريخية أخرى تتعلق بالهوية والدين والإثنية. وبالتالي، سيلزم إجراء إصلاح دستوري شامل، وكذلك إصلاحات قانونية (تشمل إصلاحات انتخابية) ومؤسسية، من خلال عملية تنطوي على إشراك نطاق عريض من الأطراف المعنية في ليبيا. ومنذ إيفاد بعثة التقييم، قدمت الرئيسة مشروع قانون ينشئ هيئة للإصلاح الدستوري، ستواجه قيوداً، حسبما هو مقترح، بشأن نطاق ولايتها، وقدراتها، والموارد اللازمة لاستقلاليتها ولإجراء ما يلزم من مشاورات في جميع أنحاء البلد.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، تبقى قضية توزيع الموارد الوطنية بشفافية وإنصاف من القضايا الخطيرة. فقد أبلغت الحكومة بعثة التقييم باعترامها اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد، بطرق من بينها وضع مدونة للقواعد الإدارية للقطاع التنفيذي. وسيلزم تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على الاضطلاع بالرقابة الفعالة والاستفادة من إيرادات الشركات العامة، والتي لا تُدرج في الميزانية الوطنية، وسيلزم كذلك تعزيز تجاوب المؤسسات العامة مع عمليات مراجعة الحسابات.

٢٤ - وفيما يتعلق بالهيئة التشريعية، فبالرغم من تحقيق بعض التحسينات في الهياكل الأساسية والقدرات منذ عام ٢٠٠٦، ما زالت توجد صعوبات فيما يتعلق باضطلاعها بمسؤولياتها الدستورية من حيث وضع القوانين والرقابة والتمثيل. وأفاد المشرعون لجنة التقييم بأنه سيلزمهم المزيد من الدعم الدولي، مشيرين إلى أنه ليس باستطاعة الهيئة التشريعية ممارسة الرقابة المدنية على الجهاز التنفيذي بدون توافر الموارد والقدرات الكافية.

٢٥ - وفي ضوء هذه الخلفية، اتفق جميع المحاورين على أنه لا بد من تحقيق المصالحة الوطنية لتوطيد السلام الدائم في ليبيريا، إلا أن التقدم المحرز حتى الوقت الراهن في هذا الصدد لا يزال محدوداً. ورغم المناشدات بتحقيق المصالحة الوطنية التي تُطلق عقب كل نزاع أو أزمة سياسية تقريباً منذ عام ١٩٧٩، فإنه لا توجد بُعد رؤية مشتركة بشأن ما يستتبعه تحقيق ذلك. وأكد محاورون كثيرون، ترديداً لتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، أنه ينبغي لعملية المصالحة الهادفة التي تتسم بالمصادقية أن تكون أكثر شمولاً، بحيث تضم جميع شرائح المجتمع الليبيري، وينبغي أن تعالج على نحو شامل المظالم المعلقة والباقية بمثابة بؤر للاحتقان، وتوثيق ما يحدث ومن قَبِلَ من، وتوفير سبل الجبر حسب الاقتضاء، وإنشاء آليات مؤسسية للتصدي للمشاكل لدى نشوتها.

٢٦ - وأقرت الحكومة بأهمية المصالحة الوطنية، وأطلقت عدداً من المبادرات، من بينها عمليتا وضع الرؤية الوطنية واستراتيجية الحد من الفقر، ومبادرة المصالحة التي تقودها السيدة غبوي، وآلية للاجتماعات البلدية تقودها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في إطار برنامج ليبيريا لبناء السلام. وشدد محاورون كثيرون على ضرورة تعميم هذه المبادرات. وفي الوقت نفسه، اعتبرت آليات تسوية المنازعات على الصعيد المحلي، مثل لجان السلام في المقاطعات، أدوات هامة لتوطيد السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٢٧ - وترى بعثة التقييم أن الشعب والحكومة بحاجة إلى الاتفاق على عملية للمصالحة الوطنية شاملة للجميع، تعالج المظالم القائمة منذ أمد طويل وتصحح أيضاً أوجه النقص الهيكلية التي تزيد الانقسامات القائمة استفحالاً. وسيتضمن هذا النهج الشامل مسائل الأمن، والعدالة، والإصلاح الدستوري، والقانون (بما فيه القانون الانتخابي)، وإجراءات مكافحة الإفلات من العقاب، والإصلاح السياسي، والأخذ بلامركزية السلطة وعدم تركّزها جغرافياً، الأمر الذي يستلزم وجود رؤية واستراتيجية وقيادة واضحة. ونظراً لما يشكله عدم التصدي لهذه القضايا من مخاطر جسيمة تتهدد دوام الاستقرار، فإنه ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثتها في ليبيريا، أن تعزز الدعم الذي تقدمه إلى الشعب والحكومة، هي والشركاء المانحون،

للنهوض بعملية شاملة للمصالحة الوطنية، في مجالات تشمل وضع استراتيجية وخطة متسقتين، وبدعم الإصلاحات الهيكلية، مثل الإصلاحات الدستورية والقانونية.

٢٨ - ويمر كل بلد من بلدان اتحاد نهر مانو بمرحلة انتقالية داخلية بشكل ما، وما زال كلٌّ منها عرضةً للتعطُّل بسبب سهولة اختراق حدودها. وما زالت هناك شبكات للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبخاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها على حدود كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، وما زال الاتجار في المخدرات والأسلحة مستمراً، رغم أن وجود البعثة يردع كماً كبيراً من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية. ويقتى نحو ٧٠.٠٠٠ لاجئ، من اللاجئين الإيفواريين وعددهم حوالي ١٩٠.٠٠٠ لاجئ الذين دخلوا ليبريا أثناء الأزمة التي تلت الانتخابات في كوت ديفوار، ولكن المؤسسات الوطنية تفتقر إلى القدرة لفرزهم بفعالية من أجل الحفاظ على الطابع المدني للجوء. وكما ورد في تقرير المؤرخ ٢٩ آذار/مارس، ما زالت هناك دواع للقلق الشديد إزاء وجود الأسلحة في مناطق الحدود، وإزاء نوايا المقاتلين السابقين. وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين وضع استراتيجيات وطنية لمعالجة المسائل المتعلقة بالمرتزقة والمقاتلين الأجانب. وقد أجريت مباحثات هامة بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا، وفي إطار الهيئات دون الإقليمية، بهدف التصدي لقضايا الحدود، وثمة جهود جارية لوضع استراتيجية إقليمية للتصدي لمخاطر تحركات العناصر المسلحة والأسلحة والاتجار غير المشروع عبر الحدود.

جيم - حالة تنفيذ النقاط المرجعية لنقل مسؤوليات البعثة

٢٩ - تضمن تقرير المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ (S/2011/72، المرفق الأول)، النقاط المرجعية الأساسية التالية بالتفصيل للاسترشاد بها في مرحلة نقل مسؤوليات البعثة: (أ) إتمام وتنفيذ استراتيجية وخطة لتسليم المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة إلى السلطات الوطنية؛ (ب) إضفاء طابع مؤسسي على هيكل الأمن الوطني بما يتماشى مع استراتيجية الأمن الوطني؛ (ج) حفاظ المؤسسات الأمنية الوطنية على القانون والنظام بطريقة فعّالة؛ (د) تعزيز القدرة الوطنية على تأمين الحدود ومراقبتها؛ (هـ) زيادة فعّالية سلطة الدولة في جميع أنحاء ليبريا؛ (و) إجراء انتخابات وطنية سلمية مقبولة وذات مصداقية في عام ٢٠١١.

استراتيجية وخطة تسليم المهام الأمنية

٣٠ - بدأت الحكومة والبعثة، في عام ٢٠١٠، عملية مشتركة لوضع خطة انتقالية. وأسفرت تلك العملية، تحت قيادة مجلس الأمن الوطني لليبريا، عن إنشاء آليات مشتركة للتخطيط، تشمل فريقاً أساسياً من كبار المسؤولين وفريقاً عاملاً و ٤ فرق عمل، تغطي

المجالات الأوسع نطاقا المتعلقة بالأمن والقانون والنظام وأمن الأصول واللوجستيات. واكتمل منذ ذلك الحين تقييم الحالة وتحديد المهام التي ستسلم إلى السلطات الوطنية، مع تحليل الثغرات المتبقية. وتبقت بعض المهام ذات الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتوفير الموارد للثغرات البالغة الأهمية التي يجب سدها قبل مغادرة البعثة، والتوصل إلى اتفاق مع الشركاء المانحين بشأن كيفية ملء تلك الثغرات في حدود زمنية معينة.

٣١ - وبعد النظر في النهج التي يمكن اتباعها تجاه تسليم المهام الأمنية، جرى الاتفاق مع الحكومة على أن يتم تسليم مسؤوليات البعثة الأمنية بصورة تدريجية، خلال فترة زمنية تتناسب مع وتيرة تنمية القدرات الوطنية. ولكي يتحقق التوازن بين الحاجة إلى اختبار القدرة الوطنية على حفظ الأمن بصورة فعالة، والواقع المتمثل في أن سلطة الدولة محدودة خارج مونرويفيا، جرى الاتفاق كذلك على أن يجمع النهج المتبع بين التسليم المطرد للمسؤوليات على الصعيدين الجغرافي والوظيفي، وبين إرجاء تسليم المناطق والمهام الأشد أهمية للأمن الوطني إلى نهاية الفترة. وفي ضوء قلق شعب ليبريا بشأن الانسحاب الفعلي للبعثة، ينبغي أن تصحب إعادة تشكيلها استراتيجية اتصالات قوية.

٣٢ - وجرت مناقشة تحديات استمرار تسليم المهام الأمنية مع الحكومة، بما في ذلك ضرورة إدراج تكاليف العملية في الميزانية المتعددة السنوات التي يجري إعدادها، وزيادة مخصصات قطاع الأمن. وجاء في تقديرات الاستعراض، الذي أجرته البعثة والبنك الدولي مؤخرا للإنفاق العام في قطاع الأمن، أن ليبريا تواجه عجزا قدره ٨٦ مليون دولار تقريبا في السنوات الثلاث المقبلة، وفقا للنسبة المخصصة حاليا لذلك الإنفاق والبالغة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن العجز سينخفض إلى ٢٥ مليون دولار إذا ارتفعت تلك النسبة بمقدار ١ في المائة. ويمكن زيادة انخفاض تلك التكلفة عن طريق الحد من الوظائف المزدوجة والوظائف غير الضرورية، لكن ستتبقى مع ذلك فجوات يتطلب سدها مساعدة شركاء البلد الثنائيين. وأوصى بعض المشاركين في الحوار، في ذلك الصدد، بأن تراعى عملية التخطيط الانتقالية المشتركة الاعتبارات السياسية والتنسيق، وأن تشمل دعم تنمية القدرة الوطنية فيما يتعلق بالتنسيق والتخطيط لمبادرات إصلاح القطاع الأمني. واقترحت بعثة التقييم، في ذلك الصدد، أن تنظر الحكومة في مسألة عقد مؤتمر وطني، بالتعاون مع شركائها، بهدف تعزيز اتساق إصلاح قطاع الأمن والعملية الانتقالية الأمنية، من خلال الاتفاق على السياق والتوجه الاستراتيجي وترتيب الأولويات والخطط.

استراتيجية وبنية الأمن الوطني

٣٣ - يتطلب استمرار العملية الانتقالية إحراز مزيد من التقدم في مجال تطوير قطاع الأمن في البلد، الذي اكتنفته التحديات، حتى فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية والاستدامة المالية. وتؤكد الاستراتيجية الوطنية الأمنية ضرورة وجود هياكل أمنية قابلة للمساءلة وتتسم بالديمقراطية. لكن الجهود تركزت حتى الآن على تطوير المؤسسات الأمنية بدون أن يقابل ذلك تطوير لأطر الحوكمة. وقد أعدت غالبية المؤسسات الأمنية والقضائية خططاً استراتيجية، بدعم من البعثة، لكن آليات المساءلة والتنسيق لا تزال ضعيفة، وكذلك إشراف السلطات المدنية على تلك المؤسسات، بما في ذلك رقابة اللجان التشريعية. وأشار كثير من المشاركين في الحوار إلى أن عدم وجود رقابة ديمقراطية فعالة يسر قيام المؤسسات الأمنية الفاسدة والاستغلالية التي استخدمت ضد السكان أثناء الحرب الأهلية.

٣٤ - وقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بمعالجة مسألة تعدد المؤسسات ذات الولايات المزدوجة أو غير الضرورية، إثر اعتماد قانون الأمن الوطني والاستخبارات، في آب/أغسطس ٢٠١١. لكن ما زال يتعين تنفيذ أشياء كثيرة لتحسين التنسيق والاتساق، وخفض ما تبقى من ترهل في أوساط تلك الوكالات. وأعرب بعض المشاركين في الحوار عن ضرورة إجراء استعراض وظيفي على نطاق القطاع، بهدف معالجة مسائل تداخل الولايات والتوسع المفرط لوزارة العدل، وهي الجهة المسؤولة عن كثير من المؤسسات القضائية والأمنية. وعلاوة على ذلك، لم تُسن بعد بعض القوانين الأساسية، بما في ذلك قانون الشرطة وقانون مراقبة الأسلحة النارية وقانون مكافحة المخدرات وقانون إصلاح السجون. ومع أن قانون الدفاع الوطني اعتمد في عام ٢٠٠٨، لا يزال مشروع وضع استراتيجية دفاع وطنية قيد الاستعراض. ومن الضروري أيضاً تكثيف الجهود من أجل دفع عجلة تطوير الوكالات الأمنية، التي لم تحظ حتى الآن سوى بقليل من اهتمام الشركاء الدوليين، بما في ذلك مكتب الهجرة والتجنس ووكالة مكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تعزيز الدعم المقدم إلى مجلس الأمن الوطني، الذي يضطلع بمسؤولية التنسيق وتحديد الأولويات في المجال الأمني، بما في ذلك ما الدعم الخاص بتعزيز قدرة أمانته.

فعالية استباب القانون والنظام العام على يد المؤسسات الوطنية

٣٥ - برغم التقدم الكبير المحرز، لا تزال وكالات الأمن الليبرية عاجزة عن حفظ الاستقرار بدون دعم من البعثة. وكانت التقييمات المتعلقة بالشرطة الوطنية الليبرية هي أكثر التقييمات إثارة للانتباه. وساعدت البعثة الحكومة على تدريب ٢٠٠ ٤ من أفراد الشرطة ونشرهم، وكانت نسبة ١٧ في المائة منهم من النساء. وبينما أشار معظم المشاركين في الحوار إلى أنه

يتعين زيادة عدد قوات الشرطة إلى ٨ ٠٠٠ فرد قبل انسحاب البعثة، أكد آخرون أن تحسين نوعية خدمات الشرطة أولى بالاهتمام من تعزيز قوامها. وشملت التحديات التي حُدِّدت سوء شروط الخدمة، الذي يجد من القدرة على اجتذاب الأفراد المؤهلين وتجنيدهم والاحتفاظ بهم؛ والصعوبات التي تكتنف بناء الإطار المؤسسي والاداري لقوات الشرطة؛ وعدم كفاية وسائل النقل ومعدات الاتصالات والهياكل الأساسية، وهي أشياء مشتركة بين جميع الوكالات الأمنية. ولوحظت بعض جوانب التحسن في تنفيذ المشاريع، لكن معظم التقدم المحرز انحصر في مونروفيا بسبب قلة الموارد. وبينما أدى قيام آليات أمنية في المحافظات إلى تعزيز التنسيق وسط الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن في كثير من تلك المحافظات، فإن نشر قوات الشرطة لم يشمل جميع المقاطعات، وتندر رؤية الدوريات، ولا تزال تنظيمات الشرطة المجتمعية ضعيفة. ولاحظ كثير من المشاركين في الحوار أن الممارسات المخفية لروح الاحتراف المهني لبعض أفراد الشرطة أضعفت ثقة الجمهور في خدماتها. ولا يزال هناك قلق بشأن استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين أثناء تصدي قوات الشرطة للاضطرابات العامة.

٣٦ - ويبلغ عدد أفراد وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية ٣٢١ فردا من مجموع قوام الوحدة التي تقرر مبدئيا أن تتكون من ٥٠٠ فرد. وقد أوقفت عملية تجنيد المزيد من الأفراد للوحدة، في عام ٢٠٠٩، نظرا لاستنفاد مجموعة المرشحين المؤهلين للتجنيد والشواغل المتعلقة بالأداء وهيكل القيادة وقابلية الاستدامة. وحققت الوحدة منذ ذلك الحين بعض الاستقلال العملي، وكان أداؤها حسنا عندما نشرت في منطقة الحدود مع كوت ديفوار، في أعقاب الأزمة الإيفوارية، لكنها لا تزال تعتمد على دعم البعثة من أجل الاستجابة السريعة. وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز القدرة على التصدي للاضطرابات العامة، منحت الأولوية لزيادة قوام وحدة دعم الشرطة، في ٢٠١٠. وتم حتى الآن تدريب ونشر ٦٨١ فردا، من مجموع عدد الأفراد المستهدف بنهاية عام ٢٠١١، وقدره ١ ٠٠٠ فرد. وبينما يرى بعض المشاركين في الحوار أنه ينبغي زيادة عدد أفراد الوحدة إلى ٢ ٠٠٠ فرد خلال السنوات الثلاث القادمة، من أجل التأهب للحالة الأمنية المرتقبة، أعرب البعض الآخر عن تحفظات جادة بشأن إمكانية تحقيق هذا التوسع السريع، بسبب قلة الموارد وعدم وجود مرشحين مؤهلين وقصور الهياكل الأساسية والقدرة على الحركة ونقص الأسلحة. وتخطط وحدة دعم الشرطة للانتشار في خمسة مراكز قضائية وأمنية إقليمية، تقوم حكومة ليبيريا بتشبيدها في إطار برنامج بناء السلام، بغرض مساندة أفراد الشرطة غير المسلحين في المقاطعات والمحافظات. وقد اكتمل النشر الأول لـ ٧٠ فردا في مركز غبارنغان الذي لا يزال في مرحلة التشييد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وينتظر أن يكتمل نشر عنصر الشرطة والمهجرة والقضاء والسجون بأكمله، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيجري تشييد ٤ مراكز إضافية.

٣٧ - وقد تحققت انجازات هامة في مجال بناء القدرات بالأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة، والجهود جارية من أجل توسيعها لتصبح معهدا لتدريب أفراد جميع الدوائر الأمنية. ويخطط أيضا لإنشاء وحدات للتدريب في موقع العمل داخل المراكز الإقليمية. غير أن الأكاديمية تستطيع تدريب ٣٠٠ فرد فقط في العام، وحتى في حالة اتخاذ تدابير استثنائية، وهو ما يخشى بعض المشاركين في الحوار أن يؤثر بشكل سلبي على جودة التدريب، سيكون الحد الأقصى لعدد الأفراد الذين يمكن تدريبهم ٦٠٠ فرد في العام. ولذلك سيستغرق تنفيذ الخطط الرامية إلى زيادة قوام قوات الشرطة إلى ٨٠٠٠ فرد عددا من السنين، بسبب قدرة الأكاديمية المحدودة.

٣٨ - وحُدِّدت عدة أسباب لأوجه النقص التي تواجهها قوات الشرطة، بما في ذلك تحديد جوانب القصور في الإرشاد الذي يقدمه مستشارو الشرطة التابعين للبعثة، بسبب نقص عدد المدربين المتخصصين. وهناك حاجة أيضا لتوفير دعم إضافي كبير من المانحين لجميع الوكالات الأمنية، من أجل تطوير هيكلها الأساسية في المحافظات والمقاطعات، وتوفير المعدات ووسائل النقل والاتصالات الكافية. وستضعف هذه الاحتياجات في ضوء العملية الانتقالية الأمنية. وسيتمتع على الحكومة أن تدرج في ميزانيتها مخصصات تمويل لا تقتصر على كفاءة الفعالية العملية للشرطة فحسب، بل تشمل أيضا تنفيذ استثمارات وعمليات صيانة رئيسية ومواصلة عمليات التطوير، وربما يتطلب ذلك أن تبحث الحكومة مع شركائها الشائين خيارات تعزيز المساعدة.

٣٩ - ويجب أن تصحب تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية جهود مماثلة بهدف تطوير قطاعي القضاء والمؤسسات الإصلاحية، نظرا إلى أن استمرار ضعفهما سيقوض مصداقية وفعالية الشرطة. وأحرز تقدم كبير منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك تنمية قدرة التدريب الوطنية، وتطوير إجراءات السجون، وبذل جهود لكفالة الاتساق بين نظامي القضاء الرسمي والعرفي. ومع ذلك لا تزال بعض النظم تواجه تحديات من قبيل تقادم عهد الإطار القانوني وعدم وجود آليات للمساءلة، على الرغم من إحراز تقدم بطيء في مجال الإصلاحات التشريعية وتنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويزيد القصور الحاد في القدرات والهياكل الأساسية وطأة التحديات التي يواجهها النظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية. ونتيجة لذلك اتسم النظامان بتأخر الإجراءات وارتفاع أعداد المحتجزين في الحبس الاحتياطي واكتظاظ السجون وحوادث الهرب منها.

٤٠ - ولا تزال الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسائل جارية من خلال مبادرات حكومية متنوعة، لكن ينبغي تنفيذ أشياء كثيرة كي يعمل النظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية بفعالية من أجل إتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء بشكل متساو لجميع الناس. وعلاوة على ذلك، يجب أن تبدأ اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تنفيذ مهام ولايتها بشكل فعال، من أجل الترويج للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي يدعى حدوثها والتحقيق فيها. ويتعين أيضا أن تبدأ الحكومة التخطيط لتولي المسؤولية الأمنية في جميع المرافق الإصلاحية، بما في ذلك المرفقان اللذان توفر لهما البعثة الخدمات الأمنية حاليا. ونظرا إلى ترابط نظم القضاء والمؤسسات الإصلاحية والشرطة، سيكون من الضروري أن تعالج، في المرحلة المقبلة، مسألة سيادة القانون بصورة شاملة.

القدرة الوطنية لمراقبة الحدود وتأمينها

٤١ - تحققت بعض المكاسب الهامة في مجال تنمية القدرة الوطنية لمراقبة حدود البلد وتأمينها. ومنتشر أفراد مكتب الهجرة والتجنس في ٣٦ نقطة عبور رسمية على الحدود، ولا توجد سوى قدرة محدودة لنشر أفراد في ١٧٦ نقطة عبور غير رسمية، ويراقب المكتب التحركات عبر الحدود من مواقع استراتيجية داخل البلد. وجرى إمداد المكتب بأزياء رسمية ومعدات ومركبات ووسائل اتصالات أساسية، من خلال الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغرض تيسير إنشاء وحدة للدوريات مكونة من ١٢٨ فردا وتغطي ٤ محافظات على الحدود مع كوت ديفوار. وبينما أحرز تقدم في تنفيذ خطة استراتيجية لتعزيز فعالية التنفيذ والإدارة، لا يزال إصلاح تلك المؤسسة متعثرا. وقد تلقى بعض الأفراد تدريبا في غانا، لكن لم تتوفر حتى الآن سوى موارد مالية أو تقنية محدودة لدعم المكتب من قبل الشركاء الدوليين، ولم يسرَّح المكتب بعد الأفراد غير المؤهلين. ولم يتوافر حتى الآن سوى قدر محدود من الدعم في مجال الإرشاد من قِبَل البعثة التي تضم حاليا ١٦ موظفا فقط من موظفي الهجرة.

٤٢ - ويتوقع الآن أن تضطلع القوات المسلحة الليبيرية بمهامها في عام ٢٠١٤. وأعرب جميع المشاركين في الحوار عن وجهات نظر متباينة بشأن دور وولاية القوات المسلحة الليبيرية في المستقبل، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بعمليات الحدود التي لا تملك القوات حاليا التدريب والمعدات المناسبة لها. ويبلغ قوام الجيش في الوقت الراهن ٩٨٢ فردا، ويشمل ذلك سرية هندسية والشرطة العسكرية وحرس السواحل. ويرتفع معدل التناقص الطبيعي للأفراد، حيث يبلغ ١٠ في المائة تقريبا، وتثير مسألة الانضباط قلقا عميقا. وتؤدي محدودية الفرص والموارد المتاحة لتنفيذ المناورات المطلوبة للحفاظ على فعالية التدريب وتطوير

المهارات إلى إعاقه تنمية القوات المسلحة. وأوشكت قوات حرس السواحل الليبرية المكونة من ٥١ فرداً أن تستقل في تنفيذ عملياتها، لكن يتعين توسيع نطاق دورياتها، التي تنفذ مرة واحدة في كل أسبوعين، لتشمل موانئ أخرى بالإضافة إلى مونروفيا.

بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد

٤٣ - أحرز بعض التقدم في مجال بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلاد. وخصصت مبان إدارية في جميع عواصم المحافظات ويقبض الموظفون مرتباتهم بصورة منتظمة. بيد أن قدرة الدولة الإجمالية على تقديم الخدمات إلى المناطق الريفية لا تزال محدودة للغاية، ولا يتعدى وجود سلطة الدولة حدود عواصم المحافظات في معظم مناطق البلد. ولا يزال هناك شعور بعدم الثقة بين السكان والمسؤولين، الذين غالباً ما تكون قدرتهم محدودة برغم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة. وعلى صعيد آخر، يفتقر المسؤولون المحليون بصفة عامة إلى القدرة على إدارة شؤون التمويل ولا تكون تحت تصرفهم سوى موارد محدودة. وعلى الرغم من بدء الجهود من أجل إنشاء آليات للتنسيق على مستوى المحافظات، بما في ذلك آليات لتنسيق الشؤون الأمنية، فقد ظلت فعاليتها محدودة بسبب اقتصار التسلسل الإداري على مونروفيا.

٤٤ - وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية للحكم اللامركزي، ووضعت بذلك الخطوط الأولية لإصلاح الحوكمة في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية، خلال الفترة حتى عام ٢٠٢٠. وتتمثل الأولويات الابتدائية في ترشيد الهياكل المحلية وتأسيس إطار قانوني وتعزيز المؤسسات المحلية وتحسين قدرتها على إدارة الشؤون المالية. ويجري توفير الدعم التقني لتلك السياسة من خلال برنامج ليبريا الوطني المتعلق باللامركزية والتنمية المحلية، الذي تبلغ ميزانيته ٥٠ مليون دولار، والذي اشتركت في تصميمه الحكومة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ومع أن ذلك البرنامج الوطني سيضم جميع المحافظات في نهاية المطاف، فهو ينفذ الآن بصورة تجريبية في ٩ محافظات. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على تنفيذ عدة مبادرات تتعلق ببناء القدرات في القطاع العام. وتوفر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويلاً قدره ٤٤,٥ مليون دولار لبرنامج دعم الحكومة والإدارة الاقتصادية ذي الخمس سنوات، الذي يهدف إلى دعم تعزيز مراقبة الامتيازات وإدارتها، وإعداد نظم مدفوعات إلكترونية للمصرف المركزي، وتعزيز النظم الإدارية، وتوفير الدعم للأجهزة الإدارية في المحافظات.

٤٥ - وتتسم الهياكل الأساسية في ليريا بالضعف، وبخاصة في الجنوب الشرقي الذي يكاد يستحيل الوصول إليه عبر الطرق البرية في موسم الأمطار. ويعتمد موظفو الحكومة وأفراد الأمن على البعثة في الوصول إلى هناك، بينما تقوم البعثة أيضا ببعض أعمال الصيانة كي تظل الطرق الرئيسية مفتوحة من أجل تنفيذ عملياتها. ويجري العمل على تنفيذ برامج لتعزيز الهياكل الأساسية لقطاع النقل وإعداد إطار مؤسسي له، لكن هذه الأشياء تتقدم ببطء ولن تتيح إمكانية الوصول إلى جميع المحافظات طوال العام، في المستقبل القريب. وسيتعين على الحكومة، من ثم، الشروع في إجراء مناقشات مع شركائها بشأن إيجاد بدائل لتعزيز إمكانية الوصول إلى أجزاء البلد الداخلية، تمهيدا لانسحاب البعثة.

إجراء انتخابات وطنية سلمية ومقبولة وموثوق بها

٤٦ - على نحو ما تقدم في الفقرات من ٢ إلى ٨ أعلاه، وجدت بعثة التقييم أن النقطة المرجعية المتعلقة بالانتخابات قد تحقق. لكن نظرا للجدل الدائر حول كل حدث انتخابي، والذي خففت حدته جهود الأطراف الفاعلة الدولية، أكد كثير من المشاركين في الحوار على الضرورة الملحة لإجراء الإصلاحات، بما فيها الإصلاحات الدستورية والانتخابية، التي من شأنها أن تعزز مفاهيم شفافية ونزاهة الانتخابات وجهود الدعم الرامية إلى تعزيز قدرة الأحزاب السياسية وترسيخ النظام الحزبي.

رابعا - التعديلات المقترحة على البعثة

٤٧ - لا تزال ليريا بعيدة عن تحقيق حالة أمنية مستقرة عن طريق مؤسسات أمنية وطنية قادرة على حفظ الأمن بمعزل عن عملية حفظ السلام. ولم تصل أية مؤسسة أمنية في البلد حتى الآن إلى مرحلة الاستقلال العملي، ولا تزال الحكومة تواجه تحديات فيما يتعلق بتطوير هذه المؤسسات وكفالة استدامتها. ولذلك يوصى، في ظل محدودية التقدم المحرز تجاه تحقيق النقاط المرجعية للعملية الانتقالية، بالاقتران مع هشاشة الحالة الأمنية السائدة، بأن يعاد تشكيل البعثة على أساس استراتيجية الانسحاب التدريجي، وأن تتناسب التخفيضات مع التقدم في بناء القدرات الوطنية.

العنصر العسكري

٤٨ - على غرار ما جرى توضيحه في تقارير السابقة، أدت التعديلات المدخلة على عنصر البعثة العسكري في عام ٢٠٠٦، إضافة إلى التخفيضات التي جرت في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، إلى تقليص القوات التابعة للبعثة من ٢٥٠ ١٥ فردا من العسكريين

إلى القوام المأذون به الآن البالغ ٧ ٩٥٢ فردا. وتضم قوة البعثة ٧ كتائب مشاة منتشرة في قطاعين، بما في ذلك قوة للتدخل السريع بحجم كتيبة (١٥٦ ٥ فردا)؛ ومقر قيادة القوة (٤٨ من ضباط الأركان)؛ ووحدات التمكين (٥٧٩ ٢ فردا)؛ و ١٣٣ مراقبا عسكريا.

٤٩ - وأجرت بعثة التقييم، أثناء إعداد توصياتها للمرحلة المقبلة من انسحاب عنصر البعثة العسكري، تقييما دقيقا للتهديدات، وفحصت قدرة الحكومة على مواجهة التهديدات الأمنية بشكل فعال، وحللت موقف العنصر العسكري للبعثة وتشكيله، واستعرضت الدروس المستفادة من التعديلات السابقة للقوة. ولذلك يوصي، بناء على التهديدات الحالية والمتوقعة، التي ليس من بينها أي تهديد عسكري، بأن تعاد ٤ كتائب مشاة مع قوات التمكين المرتبطة بها إلى أوطانها، أي زهاء ٢٠٠ ٤ فرد، على ثلاث مراحل، خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، بحيث تبقى في البعثة قوة عسكرية قوامها ٣ ٧٥٠ فردا تقريبا، بما في ذلك الكتائب المقدمة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعناصر التمكين المناسبة. ويمكن أن تعاد المعدات العسكرية الرئيسية التي لم تعد البعثة تحتاج إليها في عملياتها إلى أوطانها، بما في ذلك وحدة طيران مكونة من ٣ طائرات هليكوبتر، يمكن نقلها الى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفقا للتوصية الواردة في تقرير المؤرخ ٢٩ آذار/مارس.

٥٠ - ويتعين أن يعاد تشكيل البعثة بصورة تدريجية خلال تلك الفترة، وأن تعزز قدرة القوات المتبقية في مونروفيا وعلى طول المناطق الحدودية، وبخاصة على الحدود مع كوت ديفوار. ويتعين أيضا أن تتخذ البعثة هيئة متنقلة وأن تملك القدرة على الاستجابة السريعة، الشيء الذي يستدعي الاحتفاظ بجميع طائرات الهليكوبتر العسكرية الخدمية الحالية، على أن يؤخذ في الاعتبار أن البعثة لن تكون لديها قوات في جميع المحافظات عند الشروع في تنفيذ تلك المقترحات. وينبغي التشاور مع الحكومة والأطراف المؤثرة المعنية الأخرى، بشأن أية تغييرات هامة في مواقع انتشار البعثة.

٥١ - ويوصي بالإضافة إلى ذلك، باستكشاف الخيارات المتعلقة بعمل ترتيبات مستقبلية في ضوء تقليص حجم البعثة، نظرا إلى أنه يتعين الاتفاق مسبقا على شكل وتمويل أي خيار منها. ويمكن الاستفادة، حسب الاقتضاء، من خيارات التعزيز السريع للبعثة من جانب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من خلال ترتيبات التعاون فيما بين البعثات، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

عنصر الشرطة

٥٢ - جرى تجميد خفض عنصر الشرطة التابع للبعثة منذ عام ٢٠٠٨، في ضوء التحديات التي تعترض بناء قوة شرطة وطنية مستقلة عملياً. ويبلغ قوام عنصر الشرطة المأذون

به ٣٧٥ ١ فردا، ويشمل ٤٩٨ مستشارا، و ٨٤٥ فردا في ٧ وحدات شرطة مشكلة، و ٣٢ من ضباط السجون.

٥٣ - ونظرا إلى عدم وجود قدرة وطنية للحفاظ على النظام العام، يوصى بعدم خفض عنصر الشرطة التابع للبعثة، لكن سيكون من الضروري إدخال تعديلات على أولويات الإرشاد لدى دوائر الأمن الوطنية، ولا سيما دائرتي الشرطة والمهجرة، بغرض تعجيل تأهبهما لتحمل المسؤوليات الأمنية. ويوصى كذلك بزيادة عدد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة بما يصل إلى ٣ وحدات إضافية فوق قوامها الحالي المكون من ٧ وحدات، من أجل بناء الثقة وسط السكان وتخفيف الآثار المحتملة لأي فراغ أمني ينتج عن انسحاب قوات البعثة، في ضوء محدودية قدرة الشرطة الوطنية على مكافحة الشغب. وسيجري تقدير الاحتياجات بشكل دقيق على أساس تطورات الأوضاع خلال مرحلة الانسحاب العسكري.

٥٤ - وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي نفذت في مجال تطوير الشرطة الوطنية، تتطلب جوانب القصور الخطيرة مزيدا من التنسيق وتعزيز جهود جميع الشركاء، بمن فيهم حكومة ليبريا وقيادة الشرطة الوطنية والبعثة والشركاء المانحون. وسيكون من الضروري أيضا أن توفر البلدان المساهمة بأفراد شرطة للبعثة خبراء استشاريين مؤهلين، لأغراض الرصد في مجالات الأولويات، التي تشمل: التخطيط والتنظيم؛ والموارد البشرية؛ والإدارة؛ والإعلام؛ والطب الشرعي؛ والتحقيقات الجنائية، والمجالات المتخصصة لمكافحة الجرائم والتحقيق فيها، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ وتحليل الجرائم والبيانات؛ والمخبرات؛ وإدارة الحدود؛ والشؤون الداخلية؛ ومعايير الاحتراف؛ وإدارة المشاريع.

العنصر المدني

٥٥ - يتعين على البعثة، من أجل دعم الأولويات الناشئة في ليبريا، إدخال تعديلات على عنصرها المدني كي يتمكن من تقديم مساعدة محسنة، وبخاصة في مجالات: التخطيط الاستراتيجي وإدارة العملية الانتقالية؛ والمصالحة الوطنية، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية وعملية تطبيق اللامركزية؛ والدعم الاستراتيجي والتقني لأغراض تطوير القطاعين الأمني والقضائي. وستواصل البعثة أيضا دعم الحكومة كي تعزز مؤسسات الديمقراطية وتبسط سلطتها وتوفر خدماتها في جميع أرجاء البلد. ومن الضروري أن يكون للأمم المتحدة وجود مدني على نطاق البلد، كتدبير لبناء الثقة ضمن أشياء أخرى.

٥٦ - وقد بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عملية تحديد المسؤوليات المدنية للبعثة، وينفذ الفريق القطري حاليا تقييما للقدرات يتركز اهتمامه على تحديد المزايا النسبية. بيد أن بعثة التقييم رجّحت ألا يكون الفريق القطري في وضع يمكنه من النهوض بالجزء

الأكبر من المهام المدنية للبعثة. ولذلك ينبغي أن يركز التخطيط على نقل الوظائف إلى الشركاء الليبريين وغيرهم من الشركاء غير التابعين للأمم المتحدة. ويتعين على الفريق القطري أيضا النظر في الاحتياجات اللوجستية المتعلقة بتنفيذ البرامج بعد انسحاب البعثة.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٥٧ - يشكل موسم الأمطار الذي يمتد من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، تحديات مميزة للبعثة فيما يتعلق بالاحتياجات اللوجستية، نظرا إلى أن الطرق البرية في ليبريا تكون غير صالحة للسير ولا تسمح بإجراء تحركات لوجستية كبرى، وتكون العمليات الجوية أيضا محدودة بشكل كبير نتيجة لذلك. ويشكل هذا تحديا فيما يتعلق بتنفيذ تعديلات رئيسية في تشكيل البعثة على وجه الخصوص، ويصبح من الضروري توخي الحرص في التخطيط وترتيب عمليات الإعادة إلى الوطن، وإعادة تشكيل الوحدات ونشرها على نحو يسمح بأكبر قدر من الحركة خلال موسم الجفاف القصير. ويتعين على البعثة، في ضوء التحديات اللوجستية لتحريك القوات وتنفيذ التعديلات والنهوض بأعباء عملياتها اللوجستية العادية، أن تحتفظ بقدرات تمكينية حيوية، تشمل القدرة على رفع الأحمال الثقيلة وغير ذلك من القدرات الجوية، وقدرة النقل البحري، والقدرة الهندسية، والمرافق الطبية.

٥٨ - وقد شرعت البعثة، كجزء من استراتيجيتها طويلة الأجل المتعلقة بالتصفيية المستقبلية، تنفيذ أنشطة لإصحاح البيئة، بجانب شطب المعدات المملوكة للأمم المتحدة والتخلص منها. وقامت البعثة والحكومة، من خلال الفريق العامل المشترك المعني بالعملية الانتقالية، بتحديد الوظائف اللوجستية ذات الصلة التي ستوقف عقب انسحاب البعثة، والمهام التي يجب أن تضطلع بها الحكومة، والثغرات في الموارد. وطلبت الحكومة أيضا تسليمها المنشآت التي يتم إخلاؤها أثناء تخفيض البعثة.

سلامة الموظفين وأمنهم

٥٩ - ما زالت الاضطرابات الأهلية والجريمة تشكلان تهديدا رئيسيا لموظفي الأمم المتحدة العاملين في ليبريا، ويمثل السطو المسلح اتجاها متزايدا. وتحمل الحكومة المسؤولية الأولية عن كفالة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ولكنها ما زالت بصدد تطوير قدراتها. ويجري حاليا تخفيف أثر المخاطر على موظفي الأمم المتحدة المدنيين بوجود قوات البعثة المنتشرة في جميع أنحاء البلد؛ ولكن ما أن يبدأ الانسحاب الموصى به، لن تعود تلك المظلة الأمنية ممتدة لتشمل جميع المقاطعات. وفي إطار بعثة التقييم، أجري تقييم أممي كامل لتحديد ماهية الترتيبات الأمنية البديلة للمدنيين المطلوب وضعها في مناطق لا توجد فيها

قوات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك كي يتسنى للأمم المتحدة أن تحافظ على وجود للعنصر المدني في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، تشمل تدابير التخفيف وضع معايير العمل الأمنية الدنيا المنقحة في المناطق التي لا تُوجد فيها قوات تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الأمن للمدنيين.

خامسا - ملاحظات

٦٠ - تعد انتخابات عام ٢٠١١، وهي ثاني انتخابات تجريها ليبيريا في مرحلة ما بعد النزاع، معلما رئيسيا على طريق تحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في ليبيريا. وأود الثناء على شعب ليبيريا لمشاركته السلمية في العملية الديمقراطية، وعلى اللجنة الوطنية للانتخابات لنجاحها في تنظيم الانتخابات والاستفتاء. وأرحب كذلك بالدور البناء الذي اضطلع به شركاء ليبيريا الدوليون في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع المنظمات التي وفرت مراقبين دوليين.

٦١ - ومع ذلك، فقد أكد الجدل الذي رافق العملية الانتخابية الحاجة إلى تضميد الجراح الوطنية، بوسائل منها مواصلة الإصلاحات التي تحسّن التصورات المتعلقة بشرعية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها وشموليتها. وبنفس القدر، يتعين أن تضطلع المؤسسات الديمقراطية مثل أحزاب المعارضة المتمكنة ووسائل الإعلام الحرة بدور هام يكفل أن يكون لجميع الليبريين، بصرف النظر عن آرائهم السياسية، مصلحة كبرى في تكوين النسيج السياسي والاجتماعي والمؤسسي للبلد.

٦٢ - وقد تحقق الكثير من أجل تعزيز السلام والانتعاش الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتوطيد أواصر التعاون الإقليمي في ظل قيادة الرئيسة جونسون سيرليف. غير أن المكاسب التي تحققت حتى الآن ما زالت هشة وستظل عرضة للتراجع ما لم تجتهد الأسس الاجتماعية والسياسية للحكم طريقا للوصول إلى فهم مشترك بين جميع الليبريين. ويتطلب بناء مؤسسات تتسم بالمصداقية والفعالية، وبشكل خاص في قطاعي الأمن وسيادة القانون، إحراز تقدم بالتغلب على الأسباب الجذرية للنزاع في ليبيريا، بما فيها الاحتلالات الهيكلية. ولا بد أن يُظهر جميع أصحاب المصلحة قدرا كبيرا من الإرادة السياسية والالتزام، ولذا، فإنني أدعو شعب وحكومة ليبيريا إلى مواصلة ما يُبذل من جهود ترمي إلى تعزيز أسس الديمقراطية، وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة السير على نفس المنوال في ليبيريا ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتوطيد أسس السلام الدائم وتحقيق التنمية.

٦٣ - والآن قد حان الوقت لكي يضع شعب وحكومة ليبيريا المصالحة الوطنية في صلب عملية السلام، حيث إن الحفاظ على السلام، الذي تحقق بشق الأنفس، يتطلب التصدي لمعالجة المسائل التي قد تكون خلافية ذاتها والتي ساهمت في تأجيج النزاع في البلد. ومن ثم، يُعتبر الدخول في عملية تشاركية تشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد. ولذا، أود أن أحث جميع مواطنين ليبيريا، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والزعماء التقليديين والدينيين والسياسيون، إلى الاشتراك في بذل جهود متواصلة بهدف التوصل إلى توافق وطني بشأن المسائل الهامة مثل الإصلاح الدستوري والأخذ باللامركزية وتحقيق الأمن وإمكانية الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان. وأدعو كذلك إلى إعادة تفعيل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بحيث تكون قادرة على الوفاء بالمسؤوليات التي كُلفت بها.

٦٤ - ويعتمد استمرار الاستقرار في ليبيريا أيضا على تطور الوضع في المنطقة دون الإقليمية، وتنمية القدرات الوطنية والإقليمية لمواجهة التهديدات دون الإقليمية التي يتعرض لها السلام والأمن، والتي ما زالت تثير قلقا بالغا. وأود أن أؤكد مجددا استعداد الأمم المتحدة، بوسائل منها وجودها في غرب أفريقيا، لدعم المبادرات التي طُرحت وتعززت في إطار اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٥ - وإنني أرحب بما أُحرز حتى الآن من تقدم في عملية التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية، بمشاركة بناءة من حكومة ليبيريا. أما وقد تم الاتفاق على اتباع نهج استراتيجي لتنفيذ تسليم المسؤوليات الأمنية في البعثة إلى السلطات الوطنية، فسيُلمزم وضع خطة تفصيلية ذات جدول زمني واضح، وتتضمن كذلك استراتيجية فعالة للاتصالات. ولكي تكون عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية مستدامة، ينبغي لها أن تأخذ في الحسبان تحديات عريضة تتجاوز مسألة الأمن، وتشمل الحوكمة وسيادة القانون، وكذلك الإطار السياسي. ويتطلب هذا الأمر وجود قيادة قوية وتوفير مزيد من الموارد لإصلاح نظام العدالة وتطويره، وتوسيع الفرص المتاحة أمام السكان للوصول إليه والاستفادة منه، وتخليصه من الفساد، ومن القوانين التمييزية، وفي الوقت ذاته تلبية احتياجات نظام السجون أيضا. وأدعو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والأمم المتحدة والشركاء المتعددين الأطراف والشركاء الثنائيين، إلى تعزيز جهودها في تلك المجالات، وذلك بالبناء على أطر العمل القائمة بالفعل، بما في ذلك برنامج بناء السلام وبرنامج العدالة والأمن في البلد. وستُجري بعثة الأمم المتحدة تعديلات داخلية ملائمة، وأوصي بأن تكون لها ولاية محددة تتعلق بتقديم الدعم إلى الشعب والحكومة من أجل المضي قدما في تنفيذ الأولويات التي جرى تحديدها، بما فيها المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري والأخذ باللامركزية، مع تعزيز دعمها المقدم إلى قطاع الأمن

والإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون. وسيواصل ممثلي الخاص المشاركة في بذل المساعي الحميدة دعماً لهذه العمليات الحيوية والعمليات الأخرى.

٦٦ - ولم تعد ليريا تواجه أي تهديد عسكري، إلا أن البلد ما زال يواجه تحديات كبيرة بسبب محدودية قدرة أمنه الوطني، فضلاً عن وجود عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار جرى تحديدها في هذا التقرير. ولذا أوصي بإجراء تخفيض تدريجي للبعثة بما يقرب من ٢٠٠ ٤ من أفراد القوات على ثلاث مراحل بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، وبعد ذلك يتبقى وجود يبلغ قوامه حوالي ٣٧٥٠ من أفراد القوات.

٦٧ - وتساورني شواغل إزاء التحديات التي واجهت بناء قطاع أمن وطني يتصف بالديمقراطية والمهنية، وأدعو حكومة ليريا وجميع شركائها إلى مضاعفة جهودها لبناء أجهزة أمنية قوية، تدعمها آليات رقابية فعالة تتمتع بثقة السكان. وفي ضوء استمرار هذه التحديات، أوصي بأن يحتفظ عنصر الشرطة في البعثة بقوام قوته الحالية البالغ ٤٩٨ مستشاراً و ٨٤٥ ضابطاً موزعين على سبع وحدات من الشرطة المشكّلة، وأن يؤذن بإضافة ما يصل إلى ثلاث وحدات شرطة مشكّلة إضافية حسب الحاجة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وأود أن أكرر مناشدتي السابقة إلى البلدان المساهمة بقوات شرطة بأن تقدم ضباط شرطة من ذوي الخبرة والمهارات المتخصصة المطلوبة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليريا.

٦٨ - وسيجري استعراض الحالة بصورة منتظمة لتقييم تنفيذ عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليريا. وبمجرد إتمام المرحلة التالية من الانسحاب العسكري للبعثة، في منتصف عام ٢٠١٥، أوصي بإجراء مزيد من التقييم الشامل الذي يتيح وضع توصيات لمستقبل البعثة وخيارات الوجود المحتمل الذي سيخلفها، استناداً إلى الحالة في البلد وبناء على ما يُحرز من تقدم في عملية بناء القدرات الوطنية للحفاظ على السلام والأمن.

٦٩ - وإنني أرحب بالشراكة القوية بين الأمم المتحدة وحكومة ليريا، التي أتاحت تحقيق كثير من المكاسب حتى الآن. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليريا السعي لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي حدده مجلس الأمن، المتمثل تحديداً في مساعدة ليريا على تحقيق حالة استقرار أمني. مؤسسات أمنية وطنية قادرة بمفردها على حفظ الاستقرار بمعزل عن بعثة حفظ السلام. ومع ذلك، فإن ليريا ستحتاج أيضاً إلى تلقي دعم مستمر على المدى البعيد لتطوير هذه المؤسسات والحفاظ عليها، وينبغي لها أن تبدأ منذ الآن في استكشاف الترتيبات الثنائية أو الإقليمية اللازمة لتقديم الدعم إليها استعداداً لانسحاب البعثة، وفي الوقت ذاته ينبغي أن تعزز البعثة ما تظطلع به من تنسيق للمساعدات الدولية بهدف تعزيز تماسك التدخلات في المجالات ذات الأولوية الحاسمة.

٧٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لمثلي الخاص بالإنابة لليبريا، السيد مصطفى سوماري، والرجال والنساء العاملين في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لالتزامهم بدعم الجهود المبذولة لتوطيد السلام في ليبريا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيدة إلين مارغريته لوي، التي عملت بصورة رائعة في منصب ممثلي الخاصة في ليبريا لمدة أربع سنوات. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي لحوض نهر مانو، ولجنة بناء السلام، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، على كل ما قدمته هذه الجهات من دعم لا يقدر بثمن ومساهمات مهمة.

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

(حتى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢)

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
		ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	
الإتحاد الروسي	٤	صفر	صفر	٤	٨
إثيوبيا	٩	٤	صفر	١٣	صفر
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	١٣
الأردن	٤	٥	١١٥	١٢٤	١١ ٢٤٠
إكوادور	٢	١	صفر	٣	صفر
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
إندونيسيا	١	صفر	صفر	١	صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٨
أوكرانيا	٢	٢	٢٧٥	٢٧٩	١٨
باراغواي	٢	١	صفر	٣	صفر
باكستان	٧	١٠	٢٩٤٢	٢٩٥٩	١٨
البرازيل	٢	٢	صفر	٤	صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
بنغلاديش	١٣	٧	١٤٣١	١٤٥١	١٣
بنن	٢	١	صفر	٣	صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر	٧
بولندا	٢	صفر	صفر	٢	٣
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	١	صفر	٣	صفر
بيرو	٢	٢	صفر	٤	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧
توغو	٣	١	صفر	٤	صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١
الجيل الأسود	٢	صفر	صفر	٢	صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر	٥

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
الدانمرك	٣	٢	صفر	٥	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٨
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣	١٨
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	٣٥
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢	٢
السنغال	١	٢	صفر	٣	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	٥
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦	١٧
غامبيا	٣	صفر	صفر	٣	٢١
غانا	٩	٧	٦٩٩	٧١٥	٢٣
فرنسا	صفر	١	صفر	١	صفر
الفلبين	٢	١	١١٥	١١٨	٣٦
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣	٣
كرواتيا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤
مالي	١	صفر	صفر	١	صفر
ماليزيا	٦	صفر	صفر	٦	صفر
مصر	٧	صفر	صفر	٧	٥
منغوليا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ناميبيا	صفر	٣	صفر	٣	٢
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠

البلد	العنصر العسكري					المراقبون العسكريون
	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الشرطة المدنية	
نيبال	٣	١٥	٢٠	٢٤٠	١١	٢
النيجر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	٢
نيجيريا	٨	١٥٥٨	١٥٧٧	١٢٠	٩	١١
الهند	صفر	صفر	صفر	٢٤٣	٣	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	٥	صفر	٩	صفر	١٣	٤
اليمن	١	صفر	١	صفر	٤	صفر
المجموع	٨١	٧٧٠٨	٧٩٢٢	٨٤٣	٤٥٦	١٣٣

